Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِل للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol. 29/ No. 10/ 2021 المجلد 29/ العدد 10/ 2021

التأصيل الشرعي لعدالة الرواة في ميزان علم الجرح والتعديل

هنادي محمد زهير خليفة

قسم علوم القرآن والحديث/ كليّة الشريعة/ جامعة دمشق

hanadykh48@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2/ 7/2021 تاريخ قبول النشر: 19/ 7/ 2021 تاريخ نشر البحث:27/10/2021

المستخلص:

تناول هذا البحث مسألة التأصيل الشرعي لعدالة الرواة في ميزان علم الجرح والتعديل معتمداً على المنهج التحليلي الوصفي وهي مسألة مهمة جداً لحفظ الحديث النبوي من التحريف بضبط أحوال رواته، من حيث التوثيق والتضعيف. فالعدالة شرط لقبول الرواية وصحتها عند جماهير أهل العلم، لأنَّها ملكة تلزم صاحبها ملازمة التقوى واجتناب المحظور، فقسمنا البحث إلى أربعة مباحث: الأول: يهتم بمعرفة حقيقة علم الجرح والتعديل والهدف منه بحماية حديث رسول الله ﷺ، وعدم قبول ما يروى عنه إلا ما ثبت بالإسناد الصحيح. والثاني: يهتم بتحري الرواة في ميزان علم الجرح والتعديل، لأنّه لا سبيل إلى معرفة الصحيح من السقيم إلا بمعرفة هذا العلم، والوقوف على أحوال رجاله وتحري رواته. الثالث: يهتم بالكشف عن الأصل الشرعي لاعتبار العدالة في الرواة الذي هو التَّبيُّن والتثبُّت، والمبحث الرابع:يلقي الضوء على حقيقة عدالة الرواة، من حيث تعريفها وذكر شروطها الخمسة، والأمور التي تثبت به هذه العدالة، فكانت إما بالاستفاضة أو لابد لها من معدلين اثنين، لأنَّ مناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل، ثم ختمناه بأهم النتائج ومنها: إنَّ علم الجرح والتعديل من أدق العلوم وأجلها ، به تُعرف أحوال الرواة، فمنهم من يُقبل حديثه ويحتج به، ومنهم من يُرد لذلك حرص وبرع المحدثون بتأصيل مسألة عدالة الرواة بمنهجية علمية لأنَّها شرط لقبول الرواية وصحتها، لذلك كانت أهم استنتاجات هذا البحث هي:إنَّ ضوابط الجرح والتعديل في الحكم على عدالة الرواة تحتاج من الباحث التروي والتأمل في أقوال علماء الجرح والتعديل في سبيل بلورتها وصياغتها صياغة حديثية متقنة.

الكلمات الدالة: الجرح، التعديل، التأصيل، عدالة الرواة.

Legitimate Rooting for the Justice of Hadith Narrators in the Scale of Jarh and Ta’deel

Hanadi Mohamad Zoheer Kaleefa

Dept. of Quran and Hadith Sciences/ Faculty of Sharia/ University of Damascus

Abstract

This research dealt with the issue of the legal rooting of the justice of narrators in the scale of the science of wound and modification based on the descriptive analytical method, which is a very important issue for preserving the Prophet's hadith from distortion by controlling the conditions of its narrators, in terms of documentation and weakening. Justice is a condition for the acceptance of the narration and its validity according to the masses of scholars, because it is a faculty that obliges its owner to adhere to piety and avoid the forbidden. the correct. The second: It is concerned with investigating the narrators in the scale of the science of al-jarh and ta’deel, because there is no way to know the correct from the sick except by knowing this science, standing on the conditions of its men and investigating its narrators. The third: It is concerned with revealing the legal basis for considering the justice in the narrators, which is the identification and confirmation, and the fourth topic: sheds light on the reality of the justice of the narrators, in terms of its definition and mention of its five conditions, and the things that prove this justice, it was

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

either extensively or it had to be two rates, Because the methods of the hadiths in al-jarh are more severe than in the modification, then we concluded it with the most important results, including: The science of Jarh and Tadheel is one of the most accurate and longest sciences, by which the conditions of narrators are known. Because it is a condition for accepting the narration and its validity, so the most important conclusions of this research are: The controls of wounding and modification in judging the fairness of the narrators need the researcher to deliberate and reflect on the sayings of the scholars of the wound and the amendment in order to crystallize and formulate them in an elaborate modern formulation.

Key words: Wound, modification, rooting, narrators justice.

1- مقدّمة:

إنَّ الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، والمورد البياني له في تفصيل الأحكام المجملة التي وردت فيه، وتقييد الأمور المطلقة، وتخصيص الأمور العامة، وتأسيس الأحكام التي لم ترد في القرآن، فقد اهتم المسلمون بحفظه وفهمه في حياة الرسول ﷺ وبعد وفاته، واستمر هذا الاهتمام عبر الأجيال المتتالية.

ولما كان من الأحوال المعلومة بداهة أنَّه لا سبيل إلى معرفة صحيح الأخبار من سقيمها إلا عن طريق الرواة والنقلة، الذين أوردوا أخباره جيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة، وجب بالضرورة تفقد أحوال هؤلاء الرواة والنقلة، واتباع مسالكهم، ومعرفة مقاصدهم وأغراضهم، وتصنيف ثِقاتهم من ضعافهم، الأمر الذي أدى إلى نشوء علم عظيم وُضعت له القواعد، والأسس والضوابط، فكان مقياساً دقيقاً لضبط أحوال الرواة، من حيث التوثيق والتضعيف، والأخذ والرد، وعُرف ذلك العلم بأنَّه "علم الجرح والتعديل".

2- أهميّة البحث وأهدافه

1. أهمية علم الجرح والتعديل في حفظ السنة، والكشف عن عدالة الرواة.
2. بيان الأصل الشرعي لاعتبار العدالة في الرواة.
3. إبراز مفهوم عدالة الرواة.
4. توضيح الأمور التي تثبت بها عدالة الرواة.

3- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث الرئيسية في:

1. حقيقة علم الجرح والتعديل.
2. ضرورة تحري الرواة في ميزان علم الجرح والتعديل.
3. الكشف عن الأصل الشرعي لاعتبار العدالة في الرواة
4. مفهوم عدالة الرواة، وشروطها، وماتثبت به هذه العدالة.

4- منهج البحث وطريقته: يقوم البحث على المنهج التحليلي الوصفي فيسلك مسلك تأصيل عدالة الرواة في علم الجرح والتعديل من خلال عرض أقوال المحدثين، ثم بالبحث والتمحيص يتم استخراج الأفكار التي يمكن تحليلها، وتوضيحها، ومقارنتها مع سواها، وأخيراً العودة للاستئناس بمن له جهود سابقة في هذا المجال، لرصد النتائج النهائية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الأول:تعريف علم الجرح والتعديل:

1-1الجَرْح لغةً: الجرح بالفتح: التأثير في الجسم بالسلاح[1] ، ويكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها[2]، وجرح الشاهد إذا طعن فيه ورُد قوله، ومنه قول بعض التابعين (كثرت هذه الأحاديث واستجرحت وقلَّ صحاحها... أراد أنَّ الأحاديث كثرت حتى أحوجت أهل العلم إلى جرح بعض رواتها ورد روايته) [3]

1-2وفي الاصطلاح الشرعي: وصْفُ الراوي بما يقتضي ردَّ روايته، أو تليينه، أو تضعيفه [4] قال ابن الأثير: (الجرح وصف متى التحق بالراوي سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به) [5]

وقال الجرجاني:(هو ما يفسق به الشاهد ولم يوجب حقاً للشرع كما إذا شهد أنَّ الشاهدين شربا الخمر ولم يتقادم العهد) [6]

1-3التعديل لغة: التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره. قال ابن منظور: (العدل ما قام في النفوس أنَّه مستقيم، وهو ضد الجور، وعدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل... ورجل عدل رضا ومقنع في الشهادة... ورجل عدل بين العدل)[1] .

1-4وفي الاصطلاح الشرعي: وصْف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قَبولَ روايته[4].

وعرَّف الإمام الشافعي العدل من الرواة فقال :(أنْ يكون ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، بريئاً من أنْ يكون مدلساً، يُحدِّث عمن لقي ما لم يسمع منه) [7] وقال الجرجاني:(عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينه)[6] .

1-5تعريف علم "الجرح والتعديل": إنَّ أقدم تعريف اصطلاحي لعلم الجرح والتعديل هو تعريف ابن أبي حاتم الرازي فقد روى الخطيب بسنده إلى محمد ابن الفضل العباس قال:" كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي فقال: (يا أبا محمد ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ قال: "كتاب صنفته في الجرح والتعديل" ، قال :"وما الجرح والتعديل"؟ قال: "أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة")[8] .

وقال صديق حسن خان: (علم الجرح والتعديل علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث) [9] وعرفه الشريف بن حاتم العوني بأنَّه (القواعد التي تبنى عليها معرفة الرواة الذين تُقبل رواياتهم أو تُرد، ومراتبهم في ذلك)[10] .

وعرفه صبحي الصالح بأنَّه علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد بشأنهم مما يشينهم أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة [11].

إذاً: يتضح مفهوم علم الجرح والتعديل بأنّه: علم يبحث في معرفة أحوال رواة الحديث من حيث اتصافهم بشرائط قبول رواياتهم، أو عدمها، وفق أحكام وقواعد مدروسة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المبحث الثاني: تحري الرواة في ميزان علم الجرح والتعديل

إنَّ مدار فهم الشريعة كله يدور على علم الجرح والتعديل إذ لا سبيل إلى فهم آيات الكتاب إلا بالرجوع إلى السنة المطهرة، ولا سبيل إلى التمسك الصحيح بالسنة المطهرة إلا بالتمييز بين صحيحها وسقيمها، ولا سبيل إلى معرفة الصحيح من السقيم إلا بمعرفة علم الجرح والتعديل والوقوف على أحوال الرجال وتحري الرواة. [12]

إذاً: فأهمية الجرح والتعديل مستمدة من أهمية السنة النبوية في حياة المسلمين، فهي ضرورة شرعية أوجبها عليهم التزامهم بطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

يقول أبو نعيم الأصبهاني (فلما وجب طاعته ومتابعته ﷺ لزم كل عاقل ومخاطب الاجتهاد في التمييز بين صحيح أخباره وسقيم آثاره، وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك واقتباس سنته وشريعته من الطريق المرضية والأئمة المهدية وكان الوصول إلى ذلك متعذراً إلا بمعرفة الرواة والفحص عن أحوالهم وأديانهم، والبحث والكشف عن صدقهم وكذبهم وإتقانهم وضبطهم وضعفهم ودهائهم وخطئهم). [13]

وقال السيوطي: (معرفة الثقات والضعفاء وهو من أجل الأنواع (يعني أنواع علوم الحديث) فبه يعرف الصحيح والضعيف وفيه تصانيف كثيرة... وما أغزر فوائده، وما أجله وجوز الجرح والتعديل صيانة للشريعة). [14]

وقال الخطيب البغدادي: (لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين، والبحث عن عدالة الراوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عدل عنه والتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأنَّ الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنَّها لا تقبل إلا عن الثقات). [8]

المبحث الثالث: الأصل الشرعي لاعتبار العدالة في الرواة

إنَّ أصل كلمة (تعديل) يعني الحكم بعدالة الراوي، لكنها استُعْمِلتْ في الاصطلاح بمعنى أشمل وهو (التوثيق) أي: الحكم بعدالة الراوي وضبطه معاً لأنهما أساس قبول خبر الراوي. [4]

وقد بدأ التمحيص والتنقيب عن هوية الرواة منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم التابعين ﷺ، ولقد ورد ذلك في كتب السير والتراجم والصحاح، ولقد جاء دور الصحابة ومن بعدهم في اعتبار عدالة الرواة حلقة مكملة لما أسسه القرآن والسنة، وتطبيق عملي لعلوم الجرح والتعديل، أصلوا من خلالها الكثير من القواعد، متثبتين من أي خبر منقول، دون اتهام صاحبه بالتقول على رسول اللهﷺ. [15،16،17،18،19]

وإنَّ الأصل في اعتبار عدالة الراوي إنَّما هو التثبت، الذي هو خلق إسلامي حضَّ عليه الدين وندب إليه المؤمنون، قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين:{الحجرات:6}.

وجه الدلالة: إن الآية نص في وجوب التَّبيُّنِ والتثبُّت من حقيقة خبر الفاسق، وجرح الرواة بقدر الحاجة لا يُعَدُّ من الغيبة المحرّمة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

قال الإمام النووي (اعلم أنَّ جرح الرواة جائز، بل هو واجب بالاتفاق للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ، ولم يزل فضلاء الأمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك). [20]

وقال أبو الوليد الباجي في جواز الجرح ودواعيه: (وإنَّما يجوز للمجرِح أن يذكر المجرَح بما فيه مما يرد حديثه لما في ذلك من الذب عن الحديث وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته لئلا تغتر به الناس حفظاً للشريعة وذباً عنها). [21]

وعلماء الجرح والتعديل لم يسارعوا إلى الخوض في هذا الأمر إلا بعد أنْ علموا علم اليقين أنَّ الجرح أمر جائز لهم بل واجب عليهم اعتماداً على القاعدة الأصولية التي تقول: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب). [22]

ومن الأدلة على جواز الغيبة لغرض شرعي ما يلي:

1- ما اتفق عليه الشيخان من حديث عائشة –رضي الله عنها–: «أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة وبئس ابن العشيرة، فلما جلس تطلّق النبي – صلى الله عليه وسلم – في وجهه وانبسط إليه فلما انطلق الرجل قالت عائشة: يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ثم تطلّقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ يا عائشة متى عَهِدتني فاحشاً؟ إنّ شرّ الناس عند الله منزلة يوم القيامة مَنْ تركه الناس اتقاء شرّه». [23]

ووجه دلالة الحديث: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – تكلّم في ذلك الرجل على وجه الذّم لمّا كان في ذلك مصلحة شرعية، وهي التنبيه إلى سوء خلقه ليحذره السامع. [4]

2- وما أخرجه الإمام مسلم من حديث فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلّقها البتّة، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم: «... فإذا حَلَلتِ فآذنيني». قالت: فلما حللت ذكرت له أن معاوية ابن أبي سفيان وأبا جَهْمٍ خطباني. فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : «أما أبو جَهْمٍ فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له، انكحي أسامة بن زيد....[24]

ووجه دلالة الحديث: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – ذكر معاوية وأبا جَهْمٍ ــ رضي الله عنهما ــ بما فيهما لتحقق المصلحة وهي المشورة على المستشير بالأصلح له، ولذلك قال لها عليه الصلاة والسلام: «انكحي أسامة بن زيد».[4]

المبحث الرابع: حقيقة عدالة الرواة

4-1: تعريف العدالة: مَلَكَةٌ تحمل المرء على ملازمة التقوى والمروء. [24]

وقال الجرجاني:(عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينه). [6]

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

4-2شروط العدالة:[25،26]

1. الإسلام: يجب أن يكون الراوي مسلماً بالإجماع ولاتقبل رواية الكافر.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2. العقل:يجب أن يكون الراوي عاقلاً فلاتقبل رواية المجنون.
3. البلوغ: فلا تقبل الرواية ممن لم يبلغ الحلم على خلاف في المسألة.
4. السلامة من أسباب الفسق:وهو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة.
5. السلامة من أفعال تخرم المروءة: وضابطها هو العرف وتختلف باختلاف الأشخاص والبلدان والزمان.

فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء وليسا بشرطين للتَّحَمُّلِ، فقد تَحَمَّل بعض الصحابة قبل إسلامهم ثم أدّوا بعده وتحمّل صغار الصحابة حال صباهم وأدّوا بعد بلوغهم.والبلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي لكن قد يضبط الصبي المُمَيِّز بعض ماسمعه أو شاهده ولذلك اعتبر أداؤه بعد البلوغ لما تَحَمَّله حال الصبا، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة إنما تحقق في ظاهر حال الراوي. لكن يَقِلُّ تضعيف الراوي بفعله ما يخرم المروءة. [26.25]

4. 3. ما يخرج بتعريف العدل:

1 ــ الكافر.
2 ــ الصبي.
3 ــ المجنون.
4 ــ المبتدع: من اعتقد ما لم يكن معروفاً على عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – مما لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.
5 ــ الفاسق: من عُرِفَ بارتكاب كبيرة أو بإصرار على صغيرة.
6 ــ المتهم بالكذب: من يتعامل بالكذب ولم يُعرفْ أنه كذب على النبي ﷺ.
7 ــ الكذاب: من كذب على النبي ﷺمتعمداً ولو مرة.
8ــ مخروم المروءة.

وقد خرج الأول لكفره، والثاني لصباه، والثالث لجنونه، والرابع لبدعته، والخامس والسادس والسابع لظهور فسقهم، والثامن لنقصان مروءته. [4]

4-4ما تثبت به العدالة: [27.26.25]

تثبت عدالة الراوي عند الجمهور بأحد أمرين:

الأمر الأول: الاستفاضة: بأن يشتهر الراوي بالخير ويشيع الثناء عليه بالثقة والأمانة فيكفي ذلك عن بيّنة تشهد بعدالته، كما هو الشأن في مثل: الإمام مالك، وشعبة، والسفيانين، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني... ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم.

الأمر الثاني: تَنْصيصُ الأئمة المُعَدِّلين على عدالة الراوي قياساً على قبول خبر الراوي الثقة عند تفرّده.

ولا بد من تعديل اثنين. وذلك لما يلي:

1. لأن التزكية صفة، فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرُّشد والكفاءة.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2. وقياساً على الشهادة في حقوق الآدميين.

إذاً: العدالة شيء أكبر من مجرد التظاهر بالدين والورع، لا يعرف إلا بتتبع الأفعال، واختبار السلوكيات لتكوين صورة صادقة عن الراوي، والبحث عن عدالة الشاهد بتناول سبل من الاستقصاء المدقق الذي لا يجرح كرامة أحد، بل يزكي المنقول المروي من خلال تزكية المخبر الراوي، (شهد رجل عند عمر بن الخطاب ﷺ بشهادة، فقال: لست أعرفك، فأت بمن يعرفك. فقال رجل من القوم: أنا أعرفه. قال: فبأي شيء تعرفه. قال: بالأمانة والعدل. قال: فهو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره، ومدخله ومخرجه. قال: لا. قال: تعامله بالدينار والدرهم الذي بهما يستدل على الورع. قال: لا. قال: برفقتك له في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق: قال: لا. قال: لست تعرفه. ثم قال للرجل: ائت بمن يعرفك). [23]

ولذلك كانت مناهج المحدثين في الجرح أشد منها في التعديل، فهم يقبلون التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور، لأنَّ أسبابَه يُصعبُ ذكرُها، أما الجرح فيردونه إذا لم يبين سببه بياناً شافياً.[14،24،25،26،27]

وتشددْ علماء الحديث في تقويم الرجال إنَّما كائن في أخبار الحلال والحرام، والسنن، والأحكام، أما في فضائل الأعمال، والمواعظ، والقصص فيتساهلون، لأنَّه لا ينبني على ذلك ضرر لا في الدين أو الدنيا، بقول الإمام أحمد ابن حنبل: (إذا روينا عن النبي في الحلال والحرام، والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عنه في فضائل الأعمال ومالا يضع حكماً، ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد، ولولا الأسانيد لقال من شاء ما شاء) [25،26،28]، فلقد كان أئمة الحديث يختارون عمن يحدثون، ويصنفون السند عن طريق إسناده، ومن ثم صُنفت الأحاديث، حيث وُضعت الكتب في شروط عمن يؤخذ الحديث، وعمن تروي الرواية، فالإسناد من أشهر ما تميزت به أمة الإسلام والتي امتازت بالعلم الشفهي والنقل الموثق.

قال الإمام مالك رحمه الله: (لا يؤخذ العلم عن أربعة، رجل معلن بالسفه وإنْ كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس، وإنْ كنت لا أتهمه أنْ يكذب على رسول الله ﷺ ،وصاحب هوى يدعو إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدِّث به). [28]

كما انهم توقفوا في أخذ الأخبار، والأحاديث، وقبول الروايات ممن، اختلف في تجريحه، وتعديله على خلاف بين أهل العلم في ذلك وكذلك من كثر خطؤه، وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم، ومن كثر نسيانه، ومن اختل في آخر عمره، ومن ساء حفظه ومن كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى، ولم يصرح بالسماع، ومن طريقة وصولهم إلى معرفة ذلك كله، النظر إلى حال الراوي في المحافظة على الطاعات واجتناب المعاصي وسؤال أهل المعرفة به، قال الحسن ابن صالح بن حي: (كنا إذا أردنا أنْ نكتب عن الرجل سألنا عنه حتى يقال: "أتريدون أن تزوجوه").[28]

فهل بعد هذا كله يقال أنَّ الأحاديث بأسانيدها وعدالة رواتها لم تجد أدنى اعتناء، وأنها كانت أمراً اعتباطياً بحيث يتسنى لم شاء أن يختلق إسناداً وينسبه إلى من يريد لينصر مذهبه أو طائفته أو حزبه كما يقول المستشرقون

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وأذنابهم من غير أن يميز ذلك أئمة هذا الشأن الذي خصهم الله لحفظ دينه وحراسة سنة نبيه، سبحانك هـذا بهتـان عظيم.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص نتائج هذا البحث على النحو الآتي:

1. إنَّ علم الجرح والتعديل من أهم العلوم الي عني بها المحدثون، فقد كان له الدور الأول في حمايـة النـصوص وصيانتها من تحريف المبطلين وخداع الكاذبين.
2. يمكن تقسيم علم الجرح والتعديل إلى علم نظري، وتطبيقي، فأمَّاعلم الجرح والتعديل النظري هو: القواعد التـي تنبني عليها معرفة الرواة الذين تقبل رواياتهم أو ترد، ومراتبهم في ذلك، وأما التطبيقي فهو: إنـزال كـل راوٍ منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه.
3. لقد أصل الصحابة ﷺلعلم الجرح والتعديل بمنهجية علمية، فكانت لهم أسبابهم ودوافعهم وساعدهم في ذلك عـدة عوامل بنى عليه من بعدهم باقي قواعده، وأضافوا عليها بحسب ماستجد.
4. العدالة شرط لقبول الرواية وصحتها عند جماهير المحدثين لذلك رخص الشرع بيان أحوال رواة الحديث جرحاً وتعديلاً حفظاً للشريعة الإسلامية وحماية للحديث النبوي.
5. عرفت العدالة بالاستقامة وحسن السيرة في الدين وتحصل بالمحافظة على التقوى والمروءة.
6. تثبت عدالة الراوي بتنصيص معدلين عليها أو بالشهرة والاستفاضة على الأصح.
7. إذا اجتمع في الراوي جرح مفسر وتعديل فالجرح مقدم على التعديل.
8. جرح المجروحين من الرواة والشهود جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة إذ يترتب عليه في شأن الرواة تمييز الأحاديث الثابتة عن الروايات الضعيفة والواهية والموضوعة التي لا تثبت صحتها لما في أحوال رواتهـا من الأمور المنافية.

مقترحات البحث:

1_البحث جديد في موضوعه لذلك أوصي الباحثين بالاشتغال والاهتمام بهكذا نوع من هذه الدراسات.

2_إنَّ ضوابط الجرح والتعديل في الحكم على الرواة وعدالتهم تحتاج من الباحث التروي والتأمل في أقوال علماء الجرح والتعديل وحري بالعلماء أن يولوا هذه المسالة مزيداً من العناية ببذل الجهود في سبيل بلورتها، سواء كـان ذلك من خلال المؤتمرات أو الأبحاث العلمية إلى أنْ تتجلى الصورة وتكتمل الضوابط التي ينبغي أنْ تكون مقاييس موحدة بين أهل هذه الصنعة.

3–الحث على جمع أقوال كل ناقد في علم الجرح والتعديل على حدة وإفرادها بمصنفات خاصة بها.

4–الاهتمام بإخراج معجم للنقاد الذين تكلموا في الرجال جرحاً وتعديلاً على مر العصور، مع ذكر ترجمة مـوجزة ومفيدة لكل ناقد تكون بمثابة مرجعاً لطلبة العلم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

5-أرى أن يكون لعلم الجرح والتعديل مكان خاص به في المدارس والمعاهد الشرعية، إذ إنَّ عامة ما يعرفه طلاب العلوم الشرعية عن هذا العلم من مناهجهم لا يذكر إلى جانب معارفهم ببقية العلوم.

6-أرى من الضرورة اكتشاف تطبيق للتعرّف الآلي على أسماء الرواة بالاستعانة بالأجهزة الحاسوبية، تكمن أهمية هذا العمل في تسهيل استخراج أسماء الرواة خدمة للدارسين في علم الحديث، ويُشكل هذا العمل نواة لأعمال لاحقة في التصنيف الآلي للرواة، طبقاً للتصانيف المقررة في هذا العلم.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المراجع

[1] **ابن منظور** جمال الدين، 1374هـ_ **لسان العرب**. دار صادر، بيروت،15جزءاً. مادة جرح42/2، مادة عدل 432/11.

[2] **الزبيدي** محمد، 1306_ **تاج العروس من جواهر القاموس**. المطبعة الخيرية، مصر،40جزء.130/2.

[3] **ابن الأثير** المبارك،1399ه_**النهاية في غريب الحديث والأثر**. الطبعة الثانية،5أجزاء .255/1.

[4] **العبد اللطيف** عبد العزيز بن محمد،1407ه _ **ضوابط الجرح والتعديل**. مكتبة العبيكان، 204 صفحة.ص: 2،23،37،28،40.

[5] **الجزري** المبارك، 1389ه _ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**. مكتبة الحلواني، القاهرة،9638 صفحة. 126/1،54/1.

[6] **الجرجاني** علي،1405ه_**التعريفات**. الطبعة الأولى،دار الكتاب العربي،بيروت،333صفحة،ص: 102، 124.

[7] **الشافعي محمد بن إدريس**،1358ه_ **الرسالة**. الطبعة الأولى، القاهرة، 600 صفحة،ص307.

[8] **الخطيب البغداي** أحمد بن علي، 1406ه _ **الكفاية في علم الرواية**. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت،437صفحة. ص: 38،147.

[9] **القنوجي** صديق بن حسن، 1978م _**أبجد العلوم**. دار الكتب العلمية ، بيروت،جزئين.211/2.

[10] **العوني** الشريف بن حاتم، 1421ه _ **خلاصة التأصيل في علم الجرح والتعديل**. الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد،37صفحة.ص:6

[11] **الصالح** صبحي،1999 م _ **علوم الحديث ومصطلحه**. الطبعة الثانية، دار العلم للملايين،446 صفحة. ص:107.

[12] **الرازي** عبد الرحمن، 1371ه _ **الجرح والتعديل**. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 9 أجزاء. 1/3-2.

[13] **الأصبهاني** أحمد بن عبد الله، 1405ه _ **الضعفاء**. الطبعة الأولى، دار الثقافة،الدار البيضاء، بيروت،167صفحة.ص:45.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[14] **السيوطي** عبد الرحمن، 1426ه ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. الطبعة الأولى، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت،جزئين. 386/2 ،354/1.

[15] **المصري** أنس،1433ه ـ **تأصيل الصحابة لعلم الجرح والتعديل**. الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت،34صفحة.ص:11 ومابعدها.

[16] **الدليمي** محمود عيدان أحمد، ـ **جرح الرواة وتعديلهم**. جامعة بغداد،كلية العلوم الإسلامية، 244 صفحة:4 وما بعدها.

[17] **أمان** عاطف أحمد،1407ه_**علم الجرح والتعديل(أهميته، تاريخه،قواعده)**. مركز بحوث السنة والسيرة، قطر،454 صفحة.ص:423،425.

[18] **المعلمي** عبد الرحمن بن يحيى اليماني، 1405ه ـ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**. الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت،326.ص:68،84.

[19] **الأعظمي** محمد، 1990م_**منهج النقد عند المحدثين**.الطبعة الثانية،مكتبة الكوثر،الرياض،534صفحة، ص:57.

[20] **النووي** أحمد بن الحسين، 1392ه ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**. الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت،18جزء .124/1، 124/1.

[21] **الباجي** سليمان، 1406ه ـ **التعديل والتجريح**. الطبعة الأولى، دار اللواء، الرياض، 3أجزاء .282/1.

[22] **الزركشي** حمد بن بهادر،1414ه ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**. الطبعة الأولى، دار الكتبي، بيروت، 604 صفحات. 232/1.

[23] **البخاري** محمد بن إسماعيل،1407ه_**صحيح البخاري**.الطبعة الثالثة،دار ابن كثير،اليمامة،بيروت،6 أجزاء.

[24] **النيسابوري** مسلم بن الحجاج_**صحيح مسلم**. دار إحياء التراث العربي، بيروت. 5أجزاء.13/1.

[25] **العسقلاني** أحمد، 1406ه ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**. الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية،المدينة المنورة،288صفحة،ص:37،173 .

[26] **ابن الصلاح** عثمان بن عبد الرحمن،1404ه ـ **علوم الحديث**. الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 470صفحة.ص: 107.

[27] **السخاوي** محمد بن عبد الرحمن، 1428ه ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. الطبعة الثانية، مكتبة دار المنهاج، 5أجزاء، بيروت.195/2، 186/2.

[28] **الخطيب البغدادي** أحمد بن علي، 1406ه ـ **الكفاية في علم الرواية**. الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت،437صفحة. ص: 38،147.

[28] **الحاكم** محمد، 1397ه ـ **معرفة علوم الحديث**. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.ص:52.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq